الاحتلال يخطط لإقامة كتلة استيطانية ضخمة وسط الضفة وجبهة غزة تزداد سخونة

فلسطين المحتلة – محمد أبو شباب وكالات

بخطوات متسارعة يواصل الاحتلال الإسرائيلي إقامة وحدات استيطانية في قلب الضفة المحتلة، ويخطط لإقامة كتلة استيطانية ضخمة في محيط مدينة بيت لحم، ستفصل المدينة بشكل كامل عن القدس وشمال الضفة المحتلة، وأحكام إغلاق الحصار الاستيطاني على المدينة.

وبموجب المخطط الاستيطاني الجديد، فإن الاحتلال سيوسع المستوطنات القائمة في بيت لحم مع التوسع باتجاه منطقة الأغوار بهدف إيجاد تواصل استيطاني بين المستوطنات المحيطة في بيت لحم، والتي يتجاوز عددها ٢١ مستوطنة.

وقال مسؤول هيئة مقاومة الجدار والاستيطان في شمال الضفة المحتلة غسان دغلس لـ«الوطن»: إن «المخطط الاستيطاني الجديد هدفه زيادة عدد المستوطنين والمستوطنات في وسط الضفة المحتلة، ومنع أي تواصل جغرافي بين المدن والبلدات الفلسطينية وربط تلك المستوطنات مع التجمعات الاستيطانية الضخمة في الضفة المحتلة وتحويلها إلى مدن بهدف تنفيذ مخطط فرض السيادة الإسرائيلية على الضفة المحتلة».

وأشار دغلس إلى أن الأحزاب الإسرائيلية تتخذ من الاستيطان مادة دسمة للانتخابات التي ستجرى في كيان الاحتلال في التاسع من نيسان القادم، مع التأكيد أن الاحتلال لديه مخطط واضح لطرد الشعب الفلسطيني من أرضه.

وكان كيان الاحتلال قد صدق مؤخراً على بناء ٢٥٠٠ وحدة استيطانية لإقامتها في بيت لحم، وكذلك ٥٠٠٠ وحدة استيطانية لإقامتها في القدس ضمن حرب الاستيطان المشتعلة على الأرض الفلسطينية.

وفي قطاع غزة يزداد الوضع سخونة في ظل تلويح الفصائل الفلسطينية بأنها لن تصمت على سياسة الحصار وعدم التزام الاحتلال بتفاهمات التهدئة التي تم التوصل إليها برعاية مصرية مؤخراً. وقال عضو اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين محمود خلف لـ«الوطن»: «إن الاحتلال لم يلتزم بالتفاهمات المتعلقة بالتهدئة، وهو يتحمل مسؤولية أي عدوان قادم على القطاع».

ولفت خلف أن مسيرات العودة ستتصاعد خلال الفترة القادمة وأن مسيرات الجمعة الماضية التي أصيب فيها نحو ٥٠ فلسطينياً برصاص الاحتلال دليل واضح على تعمد الاحتلال في تصعيد الأوضاع في غزة.

في سياق متصل زعم رئيس اللجنة الخارجية في الكنيست الإسرائيلي آفي دختر أن جبهة غزة لن تشهد تصعيداً خلال الشهرين القادمين بحكم اقتراب الانتخابات الإسرائيلية، على حين اعتبر مراقبون أن رئيس وزراء الاحتلال بنيامين نتنياهو قد يقدم على عدوان جديد ضد قطاع غزة وذلك لأسباب تتعلق بالفضائح المالية التي تلاحقه وقرار توجيه اتهام له بقضايا فساد، والسبب الآخر أن نتنياهو يريد حصد المزيد من أصوات المتطرفين في حال شن عدوان جديد على قطاع غزة.

في هذه الأثناء أصيب أربعة فلسطينيين بجروح فجر أمس خلال اقتحام قوات الاحتلال الإسرائيلي بلدة سلوان بمدينة القدس المحتلة. ونقلت وكالة وفا الفلسطينية للأنباء عن مركز معلومات وادي حلوة في سلوان أن قوات الاحتلال اقتحمت الحي وأطلقت الرصاص المطاطي وقنابل الصوت باتجاه الأهالي ما أدى إلى إصابة ٤ فلسطينيين بجروح واعتقال آخر.

وتواصل قوات الاحتلال سياستها الاستفزازية في اقتحام المدن والقرى الفلسطينية ومداهمة منازل الفلسطينيين واعتقالهم والتنكيل بهم بهدف تهجيرهم. كما اعتدت قوات الاحتلال الإسرائيلي على عشرات الفلسطينيين المشاركين في مظاهرة بحي الشيخ جراح بمدينة القدس المحتلة ضد إجراءات الاحتلال التعسفية لإجبار عائلات فلسطينية على إخلاء بيوتها.

وذكرت وكالة معا الفلسطينية أن المشاركين طالبوا بوقف إجلاء الفلسطينيين من ديارهم وذلك عقب إصدار سلطات الاحتلال أمرا بإخلاء عائلة الصباغ منزلها في الشيخ جراح لصالح المستوطنين.

وأكد مسؤول ملف القدس في حركة فتح حاتم عبد القادر أن الاحتلال الإسرائيلي يمارس عملية تطهير عرقي ضد عشرات العائلات الفلسطينية في حي الشيخ جراح بمدينة القدس المحتلة بهدف إزالة هذه العائلات واستكمال بناء الحي الاستيطاني.

وأوضح عبد القادر أن سلطات الاحتلال تسعى إلى إفراغ المدينة المقدسة من الفلسطينيين مبيناً أن أرض الشيخ جراح تعود ملكيتها للفلسطينيين لكن سلطات الاحتلال لا تعترف إلا بوثائق المستوطنين المزورة ومن ثم أجبرت عشرات العائلات الفلسطينية على إخلاء منازلها في الحي.

ويمثل حي الشيخ جراح أنموذجاً لسياسة التطهير العرقي والتهويد الإسرائيلية ضد الفلسطينيين حيث تحيط بهذا الحي المستوطنات من جميع الاتجاهات وذلك لمحاصرة الوجود الفلسطيني في القدس المحتلة.

مسعفون يحاولون نقل مصاب أغمي عليه جراء اطلاق قوات الاحتلال الإسرائيلي الغاز المسيل للدموع خلال احتجاجات مسيرات العودة في غزة أمس الأول (رويترز)

الإغلاق الحكومي بات يؤثر على عمل القضاء

ترامب: لن أعلن حالة الطوارئ

أكد الرئيس الأميركي دونالد ترامب أنه سيمتنع حالياً عن إعلان حالة الطوارئ الوطنية لإنهاء الإغلاق الجزئي للحكومة، مشدداً ضرورة حصوله على ٥,٧ مليارات دولار لتشييد الجدار مع المكسيك.

ورداً على سؤال لقناة «فوكس نيوز» حول سبب امتناعه عن إعلان حالة الطوارئ الوطنية، قال ترامب: «أريد أن أعطي برلمانيي المعارضة الديمقراطية فرصة للتوصل إلى اتفاق، لنرى ما إذا كانوا سيتصرفون بمسؤولية»، مؤكداً أن «ما لا نسعى إليه الآن هو حالة الطوارئ الوطنية».

وكان ترامب تراجع الجمعة عن سلسلة تهديدات سابقة، قال إنه سينفذها لإنهاء حالة الجمود تتمثل بإعلان حالة الطوارئ الوطنية لتأمين التمويل من دون الحاجة إلى موافقة الكونغرس. وقال خلال اجتماع في البيت الأبيض أنه «لن يتسرع» في إعلان حالة الطوارئ.

وأكد ترامب أمس أن «الإغلاق» يمكن حله «خلال ١٥ دقيقة». وفي سلسلة تغريدات صباح أمس كتب ترامب عبر حسابه في «تويتر» أن «الديمقراطيين يمكنهم حل مسألة الإغلاق خلال ١٥ دقيقة! اتصلوا بالسيناتور ممثلكم أو الممثل الديمقراطي واطلبوا منه أن يؤدي عمله! إنها أزمة إنسانية»، ودعا المعارضة الديمقراطية إلى «العودة لواشنطن» لإنهاء ما وصفه بأنه «الأزمة الإنسانية الرهيبة على الحدود الجنوبية».

وفي غضون ذلك حذر الموظفون المكلفون التحقيقات القضائية الفدرالية الجمعة من أن «الإغلاق» الجزئي للإدارات الأميركية الذي دخل يومه الثامن والعشرين بات يؤثر على «قدرة الحكومة على إحقاق العدالة» في الولايات المتحدة.

وأفادت جمعية مساعدي المدعين العامين الأميركيين أن هؤلاء القانونيين والمحامين الستة آلاف تقريباً يواصلون العمل بمعظمهم من دون تقاضي رواتبهم، موضحة أنه بمعزل عن «عواقب الإغلاق البالغة على حياتهم» فهذا «ينعكس بشكل متزايد على عملهم».

وأعلنت الجمعية في بيان أن «قدرة الحكومة على إحقاق العدالة باتت مهددة بفعل الإغلاق الحكومي»، موضحة أن «التحقيقات الجنائية وعمل هيئات المحلفين الكبرى تتباطأ، فيما يبقى المجرمون طليقين»، داعية الرئيس الجمهوري والنواب الديمقراطيين إلى تخطي خلافاتهم.

وتواصل المحاكم الفدرالية العمل حتى الآن مستخدمة أموالها الخاصة المستمدة خصوصاً من النفقات القضائية التي يدفعها المستخدمون.

ومن المتوقع أن تُنْفَق هذه الأموال اعتباراً من الجمعة، لكن الوكالة المكلفة الإشراف على هذه المحاكم أوضحت في بيان أن جهوداً رامية إلى الحد من النفقات ستسمح للمحاكم بالصمود حتى ٢٥ كانون الثاني.

وبحسب الدستور، لا يمكن تعليق رواتب القضاة، لكن السؤال سيطرح بالنسبة للمأمورين والمترجمين ومحامي الدفاع المعينين حكماً والمحلفين.

ويحول الخلاف بين الرئيس دونالد ترامب والمعارضة الديمقراطية حول تمويل مشروع الرئيس لبناء جدار على الحدود الجنوبية مع المكسيك، من دون إقرار ميزانية فدرالية، ما أدى إلى إغلاق العديد من الإدارات منذ شهر لعدم توافر الأموال لتشغيلها.

(روسيا اليوم– أ ف ب)

أكد أن علاقات واشنطن والرياض لن تتقدم إلى حين التعامل مع ابن سلمان

ليندسي غراهام: ولي العهد السعودي يتحمل مسؤولية قتل خاشقجي

أكد السيناتور الجمهوري الأميركي ليندسي غراهام أن ولي عهد النظام السعودي محمد بن سلمان يتحمل مسؤولية جريمة قتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي داعياً إلى معاقبة القتلة.

وكان غراهام أحد المقربين للرئيس الأميركي دونالد ترامب قال في وقت سابق: إن ابن سلمان متورط في عملية قتل خاشقجي في قنصلية بلاده باسطنبول في تشرين الأول الماضي.

ونقلت فرانس برس عن غراهام قوله خلال مؤتمر صحفي في أنقرة أمس: «توصلت إلى استنتاج مفاده أنه لا يمكن للعلاقة بين السعودية والولايات المتحدة المضي قدماً حتى تتم معالجة مسألة محمد بن سلمان».

ودعا غراهام إدارة ترامب إلى فرض مزيد من العقوبات على المتورطين بعملية قتل خاشقجي وقال: «سنبدأ بفرض عقوبات على المتورطين في خاشقجي، سنصدر بياناً قاطعاً بأن محمد بن سلمان علم بعملية القتل وهو مسؤول عنها وسنفرض سلسلة من العقوبات» معتبراً أن الهدف من العقوبات إيصال رسالة مفادها بأن «عملية القتل ليست ما تفعله إذا كنت حليفاً للولايات المتحدة». وفرضت دول غربية بينها الولايات المتحدة وفرنسا وكندا عقوبات على نحو ٢٠ سعودياً لتورطهم في جريمة قتل خاشقجي.

وتواصل سلطات النظام السعودي محاولاتها صرف الأنظار عن حقيقة تورطها على أعلى المستويات في الجريمة ووجهت محكمة تابعة للنظام السعودي تهماً لأشخاص بزعم أنهم المسؤولون عن الجريمة، وطلبت النيابة العامة السعودية عقوبة الإعدام لخمسة من الموقوفين رافضة مطالب النظام التركي بتسليم المشتبه بهم، في وقت أكد فيه الرئيس الأميركي دونالد ترامب أنه لا يريد معاقبة النظام السعودي الذي تربطه مع ولي عهده مصالح خاصة.

في سياق متصل طالبت مجموعة من المشرعين الأميركيين بالوقف الفوري لجميع أشكال بيع الأسلحة والمساعدات الأمنية الأميركية للنظام السعودي رداً على مقتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي عبر مشروع قانون طرحوه.

وقال عضو مجلس النواب الأميركي عن الحزب الديمقراطي جيمس ماكغوفيرن الذي قدم مشروع القانون الجديد ودعمه ٢٠ مشرعاً من كلا الحزبين الجمهوري والديمقراطي في بيان صحفي نشر على صفحته الإلكترونية الرسمية أن الحكومة السعودية «قتلت جمال خاشقجي بدم بارد».

وأكد ماكغوفيرن أن «استخدام موقع دبلوماسي كغرفة للتعذيب ليس إهانة للمعايير الدولية فحسب بل أيضاً للأخلاق الإنسانية الأساسية» معبراً عن أسفه «لعدم اتخاذ إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب إجراءات حقيقية للدفاع عن قيمنا ومحاسبة الحكومة السعودية».

وأكد ماكغوفيرن أن الوقت حان لأن توقف الولايات المتحدة جميع مبيعات الأسلحة وتوقف تقديم المساعدات العسكرية للسعودية» محذراً من أن ما سماه بـ«قيمنا الديمقراطية» على المحك ويجب علينا أن نخطو خطوة إلى الأمام ونفعل الشيء الصحيح.

بدوره دعا رئيس الوزراء الكندي جاستن ترودو مجدداً النظام السعودي: إلى الإفراج عن المدون رائف بدوي.

ونقلت وكالة فرانس برس عن ترودو قوله أمس بعد لقائه زوجة المدون السعودي إن «نظرة الكنديين إلى السعودية حددت جزءاً منها معاملة المملكة لرائف بدوي» موضحاً أن حل هذا الملف والإفراج عن بدوي يشكل أولوية لسكان كيبيك ولجميع الكنديين.

وأضاف ترودو: «نواصل محاولة إقناع السعوديين وممارسة الضغط عليهم من وراء الكواليس وعلناً من أجل إطلاق سراح بدوي».

واعتقل بدوي البالغ من العمر ٣٣ عاماً وحكم عليه في أيار عام ٢٠١٤ بالسجن عشرة أعوام وألف جلدة موزعة على ٢٠ أسبوعاً.

وكانت الأمم المتحدة أعربت عن قلقها إزاء الأحكام القاسية التي تفرضها سلطات النظام السعودي ضد المدافعين عن حقوق الإنسان وإزاء عقوبة الجلد العلني على بدوي.

وكالات

مشروع قانون إخراج القوات الأميركية من العراق جاهز للتصويت

أكمل النواب العراقيون مشروع قانون إخراج القوات الأجنبية وخاصة الأميركية من العراق للتصويت عليه داخل مجلس النواب العراقي بعد استكمال التشكيلة الحكومية الحالية.

وقال النائب العراقي عن كتلة الإصلاح جمال فاخر: إن «المشروع أصبح جاهزاً وسيعرض للتصويت داخل مجلس النواب العراقي بعد استكمال التشكيلة الحكومية الحالية الخالية من وزيري الدفاع والداخلية» لافتاً إلى أن هناك حراكاً نيابياً واسعاً لغرض التصويت على مشروع القانون لإخراج القوات الأميركية بشكل فوري وعاجل. وانتقد النائب العراقي تحرك القوات الأميركية عسكرياً داخل البلاد من دون علم الحكومة أو موافقتها إضافة إلى قيامها ببناء عدد من القواعد الأميركية بشكل غير رسمي وغير شرعي.

من جهتها أكدت لجنة العلاقات الخارجية النيابية العراقية عزم مجلس النواب إقرار قانون لإخراج القوات الأجنبية وخاصة الأميركية من البلاد.

وقال عضو اللجنة عامر الفايز: إن الحكومة العراقية ستكون ملزمة بتنفيذه وعدم الرضوخ لأي تهديد أميركي، مؤكداً أن إقرار قانون إخراج القوات الأميركية من البلاد جاء على خلفية قيامها بتنفيذ أجندة معينة في منطقة الشرق الأوسط ومحاولتها جعل العراق ساحة انطلاق ومرتكزاً لتنفيذ سياسات واشنطن في المنطقة، ما يعد مخالفة كبيرة للدستور العراقي الأمر الذي لا يمكن السكوت عنه. وحذر الفايز من أن واشنطن ستكون المتضرر الأكبر في حال أقدمت على عرقلة إخراج قواتها القتالية.

بدورها كشفت لجنة الأمن والدفاع النيابية العراقية أن القوات الأميركية تحاول البحث عن طرق ومنافذ لإدخال وحداتها إلى العراق بعد سحبها من سورية إضافة لإدخال عصابات من تنظيم داعش الإرهابي إلى الأنبار.

وقال عضو اللجنة النائب كريم عليوي: إن المخطط الاستطلاعي الأميركي يهدف إلى إيجاد ممرات آمنة لإدخال إرهابيي داعش إلى العراق لاستخدامهم في إرباك الوضع الأمني في العراق.

سانا

في الفصل العاشر من تظاهراتها

«السترات الصفراء» في باريس يرفعون شعار: «السلطة للشعب.. وداعاً للديكتاتوريين»

بدأت حركة «السترات الصفراء» في فرنسا الفصل العاشر من التظاهرات أمس السبت ضد الحكومة الفرنسية، في أول حراك بعد انطلاق الحوار الوطني الكبير في البلاد.

ووصف المتظاهرون المشاركون في الحراك الحوار الوطني الجاري بـ«الخدعة». كما جددوا مطالبتهم باستقالة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون.

وشهدت العاصمة باريس تظاهرات تمت الدعوة إليها عبر صفحات الناشطين على مواقع التواصل الاجتماعي. ورفع المتظاهرون شعارات ضد الحكومة من بينها «القمع مستمر» و«الجمهورية معطلة»، كما هتفوا «باريس قومي وانتفضي»، و«السلطة للشعب.. وداعاً للديكتاتوريين»، كذلك طالب المتظاهرون باستقلالية القضاء الفرنسي.

وقالت متظاهرة صوفي تيسييه إن «ماكرون لا يسمع ولا يفهم شيئاً مما يحدث ونحاول أن نجعله يفتح عينيه، هناك معاناة إنسانية حقيقية».

ودعا منظمو احتجاجات العاصمة المشاركين إلى جلب «زهرة أو شمعة تكريماً» لمن مات أو أصيب «من أجل القضية» منذ بداية حركة الاحتجاج في ١٧ تشرين الثاني ٢٠١٨.

وجاءت هذه الدعوة الجديدة في نوعها في باريس، بعد أسبوع شهد جدلاً كبيراً حول استخدام الشرطة بنادق الكرات الوامضة التي تتفتت عند ارتطامها بالهدف، وتسبب إصابات خطرة بين المتظاهرين.

وأعلن عن تجمعات أخرى في مدن فرنسية أخرى مثل بوردو ومارسيليا وتولوز وسانت ايتيان وروان.

بدورها أوقفت الشرطة الفرنسية ١٢ شخصاً خلال تظاهرات السترات الصفراء في باريس. وكانت الحكومة الفرنسية قد أعلنت أنها ستنشر عشرات الآلاف من عناصر الشرطة في أنحاء البلاد.

وقال وزير الدولة للداخلية لوران نونيز إن السلطات أعدت «انتشاراً أمنياً شبيهاً بنهاية الأسبوع السابق». وكان تم نشر نحو ثمانين ألف شرطي ودركي في فرنسا أي ما يساوي عدد المتظاهرين الأسبوع الماضي منهم خمسة آلاف في باريس، بحسب إدارة الشرطة.

من جانبها أشادت زعيمة الجبهة الوطنية الفرنسية مارين لوبان بتظاهرات «السترات الصفراء» في باريس، ووصفت في تغريدة لها على موقع «تويتر» المتظاهرين بأنهم «شعب فرنسا الذي يقف في مواجهة الحثالة»، بحسب تعبيرها.

وبالتوازي مع ذلك يواصل الرئيس إيمانويل ماكرون جولته عبر فرنسا لإجراء نقاشات مطولة مع مئات من رؤساء البلديات وذلك في إطار ما أطلق عليه «النقاش الكبير» الهادف للإنصات لمطالب المحتجين.

وحذر كريستيان فنري رئيس جمعية رؤساء البلديات الريفية في لو «جنوب غرب» في بداية النقاش في مدينة سوياك الصغيرة قائلاً: «أحذركم السيد الرئيس من أنه لا ينبغي أن يتحول هذا النقاش الكبير إلى خدعة كبيرة».

وعلاوة على الحوار مع المسؤولين المنتخبين تنظم في إطار هذا «النقاش الوطني الكبير» في أنحاء فرنسا، نقاشات بين مواطنين حول محاور القدرة الشرائية والضرائب والديمقراطية والبيئة.

ووعد الرئيس بمتابعة هذه النقاشات على أمل الاستجابة بذلك لجميع أشكال الغضب، لكن الكثير من محتجي «السترات الصفراء» يرون في هذا «النقاش الكبير» وسيلة لدفن مطالبهم.

ورفض ماكرون مجدداً خصوصاً إعادة فرض الضريبة على الأكثر ثراء وهو من مطالب حركة الاحتجاج.

على حين أظهر استطلاع للرأي جديد في فرنسا أن نسبة ٥٦ بالمئة من الفرنسيين يؤيدون حركة السترات الصفراء، كما أظهر استطلاع آخر أن ٧٠ بالمئة من الفرنسيين يعتبرون أن الحوار الوطني لا يلبي طموحاتهم.

ا ف ب– الميادين – روسيا ليوم

استمرار احتجاجات «السترات الصفراء» وارتفاع مستوى مطالبهم أمس (رويترز)

دعوة السادة المساهمين في شركة سيريتل موبايل تيليكوم
(شركةُ مساهمة مُغْفَلَة عامّة)
لحضور اجتماع الهيئة العامة العادية المقرر انعقاده بتاريخ ٢٠١٩/٢/٥

يتشرف مجلس إدارة شركة سيريتل موبايل تيليكوم (شركةُ مساهمة مُغْفَلَة عامّة) بدعوة السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الهيئة العامة العادية المقرر عقده في تمام الساعة الواحدة ظهراً من يوم الثلاثاء الواقع في ٢٠١٩/٢/٥ في مكتبة الأسد الوطنية بدمشق، علماً بأنه يمكن للسادة المساهمين الحضور ابتداءً من الساعة الثانية عشرة ظهراً لتسجيل طلبات الاشتراك.

وذلك لمناقشة جدول الأعمال المتضمن الموضوع التالي:

- **مناقشة توصية مجلس الإدارة بتوزيع مبلغ من الأرباح المدورة عن السنوات السابقة لكل سهم.**

وفي حال عدم اكتمال النصاب القانوني بمضي ساعة من الموعد المحدد للاجتماع في الجلسة الأولى، تُعتبر الهيئة العامة العادية مدعوة للجلسة الثانية للاجتماع في تمام الساعة الثانية ظهراً في نفس المكان والتاريخ وذلك استناداً لأحكام المادة ١٦٦ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩ لعام ٢٠١١.

علماً أنه في حال قام أحد المساهمين ببيع أسهمه خلال الفترة الواقعة ما بين نشر هذه الدعوة واليوم السابق لانعقاد الهيئة العامة، فإنه سيفقد حقه في حضور اجتماع الهيئة العامة وحصوله على أية أرباح سيتم توزيعها بعد الاجتماع.

يرجى من السادة المساهمين الراغبين بالمشاركة في اجتماع الهيئة العامة المذكور، المبادرة إلى تسجيل طلبات اشتراكهم أصالةً أو وكالةً بدءاً من يوم الثلاثاء الواقع في ٢٠١٩/١/٢٩ من الساعة التاسعة صباحاً وحتى الساعة الثالثة ظهراً يومياً عدا يومي الجمعة والسبت، وذلك في قسم علاقات المساهمين الكائن في دمشق - المزة - مبنى اتحاد الكتاب العرب، علماً أن تسجيل طلبات الاشتراك في يوم ٢٠١٩/٢/٥ سيتم في مكتبة الأسد الوطنية بدمشق قبل ساعة من بدء الاجتماع.

يرجى من السادة المساهمين الراغبين بالمشاركة في اجتماع الهيئة العامة التقيد بالآتي:

- اصطحاب البطاقة الشخصية أو جواز السفر عند تسجيل طلب اشتراكهم وعند حضور الاجتماع.
- إذا كان المساهم شخصاً اعتبارياً فيجب أن يمثله الشخص الطبيعي المخول بذلك بموجب سجل تجاري حديث، أو بموجب كتاب صادر عن الشخص الاعتباري، وإذا كان المساهم قاصراً فيمثله وليه أو وصيه.
- يجوز للمساهم أن يُنيب مساهماً آخر عنه بكتاب عادي، أو أن يُنيب أي شخص آخر بموجب كتاب صادر عنه أو بموجب وكالة رسمية لهذه الغاية، على ألا يحمل الوكيل بصفته هذه عدداً من الأسهم يتجاوز في كل الأحوال ١٠٪ من رأسمال الشركة.

مجلس إدارة شركة سيريتل موبايل تيليكوم

سوريّة بكل اعتزاز
سيريتل
SYRIATEL